الاتحاد الوطني للشغل
الكتابة الوطنية
صندوق البريد : 3539 الرباط المسيرة

بيان 20 فبراير 2012

الاتحاد يثمن المكتسبات التي تحققت بعد سنة من انطلاق الحراك الاجتماعي ويؤكد ان الشعب لازال يتطلع الى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية

عقدت الكتابة الوطنية للاتحاد الوطني للشغل برئاسة عبد السلام المعطي الكاتب العام بمقرها المركزي بالرباط، اجتماعها العادي يوم الثلاثاء 21 فبراير 2012 الذي تزامن مع حلول الذكرى السنوية الأولى لانطلاق حراك المجتمع المغربي مع الربيع العربي، وبعد وقوفها على التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدها المغرب غداة سنة من هذا الحراك الاجتماعي والتي كان أهمها مراجعة الدستور، وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها التي أفرزت حكومة جديدة يترأسها حزب العدالة والتنمية، وفي خضم هذه التحولات فإن الكتابة الوطنية:

* تثمن ما تحقق من مكتسبات تعتبرها خطوة أولى في طريق تحقيق انتظارات مختلف الفئات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة .
* تسجل بارتياح الانفراج الجزئي الذي عرفه ملف المعتقلين الإسلاميين والسياسيين وإطلاق مجموعة من القيادات السلفية من بينهم الأخ الشيخ الأستاذ حسن الكتاني، وتدعو إلى الطي النهائي لملف الاعتقال السياسي والاعتقال بسبب الرأي، والقطع مع المقاربات الأمنية البائدة التي تشوه وتسيء لصورة المغرب أمام الرأي العام الخارجي، وإلى اتخاذ خطوات جريئة بنهج مقاربة سياسية واجتماعية تصالحية وإنصاف جميع المتضررين.
* تؤكد أن الشعب بمختلف فئاته وفي طليعته الشغيلة المغربية لا زال ينتظر ترجمة الإصلاحات الموعودة وعلى رأسها تنزيل مضامين الدستور الجديد وتفعيل مقتضياته بتأويل ديمقراطي، وإطلاق نموذج تنموي وإصلاح اجتماعي يتناسب مع مشروع الجهوية المتقدمة.
* تدعو الحكومة إلى الإسراع في الاستجابة للمطالب الاجتماعية وحل كل الملفات العالقة في جميع القطاعات العمومية وشبه العمومية والقطاع الخاص، فالمواطن ومعه الطبقة العاملة لم يعد قادرا على المزيد من التحمل أو الانتظار، وأي تماطل سيعزز عنده الشعور بفقدان الثقة التي إن اهتزت فستؤدي إلى أوخم العواقب لا قدر الله.
* تدعو الحكومة إلى اتخاذ جميع الخطوات الاستباقية الملائمة لتبديد الاحتقان الاجتماعي، وتفادي إذكاء التوترات التي تؤدي إلى اندلاع انتفاضات كالتي شهدتها مدينتي تازة وبني ملال، أو اللجوء إلى أشكال احتجاجية غير مسبوقة كاللجوء إلى الانتحار بإحراق الذات أو السقوط من المباني العالية.
* تدعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات عملية لتحقيق الغاية المشتركة بين الشعب والحكومة في إسقاط الفساد والاستبداد، وتحذر من أي ردة أو انتكاسة لأنها ستدفع بالبلد إلى المجهول.
* تنبه الحكومة إلى مخاطر انتهاك الحريات النقابية، أو النزوح نحو دكتاتورية الأغلبية.
* تدعو مكونات الشعب المغربي وفي طليعتها المنظمات النقابية الحفاظ على اليقظة المجتمعية لحماية المكتسبات والتصدي لكل أساليب الالتفاف للتراجع عنها، وتأطير الحراك الاجتماعي عبر كل الوسائل السلمية والقانونية المشروعة للدفاع عن المطالب ومنها تحقيق دستور ديمقراطي ومحاربة الفساد وإرساء دولة الحق والقانون ومحاربة الإقصاء والتهميش وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الرباط: الثلاثاء 21 فبراير 2012

الكاتب العام: عبد السلام المعطي

الاتحاد الوطني للشغل
المكتب الوطني

المقر المركزي: زنقة بغداد، عمارة 9، الشقة 9، الرباط ـ جانب محطة القطار المدينة .
الهاتف: 0661226465 - 0537204919 الفاكس: 0537201973